الأمم المتحدة S/PV.7944

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩٤٤

الإثنين، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد روسيلي	(أوروغواي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وينضم إلينا السيد دي ميستورا عن طريق التداول بالفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (تكلم بالإنكليزية): عندما قدمت إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن في نيسان/أبريل (انظر S/PV.7921)، كنا نرى مسارين أمامنا، إما التصعيد على الصعيدين الدولي والداخلي وزيادة حدة الصراع بين السوريين، أو حوار وتعاون على المستوى الدولي من أجل التخفيف من حدة التوترات والمضي قدما على المسار السياسي، حتى ولو تم ذلك بخطوات صغيرة. وحتى الآن، هناك دلائل على أننا قد اخترنا معا المسار الأخير. ويتمثل عملنا المشترك الآن في جعل ذلك المسار مجديا بقدر أكبر، سواء على أرض الواقع أو على المسار السياسي.

وفي بداية شهر أيار/مايو، حضرت اجتماع أستانا الرفيع المستوى للتأكيد على أن أي محاولة لتخفيف حدة العنف هو ما يريده السوريون، وهو أمر حيوي في حد ذاته، ويمكنه أن يدعم اجتماعات جنيف، مثلما تدعم اجتماعات جنيف اجتماعات أستانا. وفي أستانا، قدم فريقي الدعم التقني لضامني وقف إطلاق النار، وهم روسيا وتركيا وإيران، وشاركت بنشاط في المشاورات السياسية مع كل منهم ومع الأطراف السورية. وكان الأردن والولايات المتحدة مُمثلين بصفة مراقب.

وفي رأيي المتواضع، أسفرت اجتماعات أستانا عن خطوة واعدة، تجلت في إبرام مذكرة بين الضامنين الثلاثة بشأن إنشاء مناطق للتهدئة. وتشير التقارير التي تلقيتها حتى الآن إلى حدوث انخفاض كبير في أعمال العنف، بما في ذلك القصف الجوي في معظم المناطق التي نصت المذكرة عليها. وأفادت مصادر المعلومات الميدانية للأمم المتحدة بحدوث تغير ملموس وتحسن الأجواء وعودة مناطق إلى الحياة بسرعة. وهذه سمة مميزة للواقع السوري. فكلما حانت لحظة سلام أو على الأقل توقف في القتال، يتولى السوريون زمام مستقبلهم وحاضرهم بأنفسهم.

وبدأت الأسواق تعمل من جديد في تلك المواقع. ونحن نرحب بذلك، وينبغي الثناء على الجهود التي بذلها الضامنون في أستانا لأننا نريدها أن تتكلل بالنجاح. وأشكر حكومة كازاخستان على استضافة اجتماع أستانا باقتدار. هذه أخبار جيدة.

وهناك أيضا أخبار غير جيدة. فعلى الرغم من وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني الذي أُعلن عنه في كانون الأول/ديسمبر الماضي ووقف التصعيد في المناطق المنشأة لتعميق أثر هذه الجهود، تلقينا تقارير عما يجري من أعمال قتالية وحتى من عمليات قصف بين الحكومة وجماعات المعارضة المسلحة في مناطق مثل حماة وحمص ودمشق. ويبدو أن بعض هذه المناطق هي خارج المناطق الحالية لوقف التصعيد. ومع ذلك، وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن هذه المناطق ونطاقها لن يتّضحا إلاّ عندما ينجز الضامنون العملية ذات الأهمية البالغة المسمّاة برسم الخرائط. وقد أسفرت هذه الاشتباكات عن إجلاء مقاتلي المعارضة المسلحة والمدنيين من منطقتين

تقعان شرق مدينة دمشق، تسميان برزة والقابون. وبشكل منفصل، وعقب المذكرة، شهدنا بعض الهجمات التي شنتها الحكومة على جماعات المعارضة المسلحة التي تشارك في القتال ضد تنظيم داعش في الصحراء بالقرب من حمص والسويداء.

وفي حين أننا سجلنا إحراز حكومة سورية لبعض التقدم الهام ضد تنظيم داعش، فإننا نلاحظ أيضا مع بالغ القلق استمرار أنشطة الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن. ونحن ندين بشكل خاص الهجوم الذي شنّه في الأسبوع الماضي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) على المدنيين في مدينة سَلميَّة الريفية، وهي مدينة هامة جدا وصغيرة موجودة هناك منذ مئات السنين، والهجوم الذي يشنه تنظيم داعش على مدينة دير الزور، والذي ما زال جاريا اليوم. وتبيّن حوادث كهذه أنه على الرغم من فقدان تنظيم داعش للمزيد من الأراضي في هذا الشهر، فإنه لا يزال قادرا على التسبب بأضرار كبيرة.

ونحن على علم أيضا بالتقارير التي تفيد بأن التحالف المناهض لتنظيم داعش نفّذ ضربات على قافلة مسلّحة، زُعم بأنها تتألف من قوات تابعة للحكومة السورية وحلفائها في الصحراء شرق حمص. وأشعر بالتشجيع أيضا إزاء أن الحكومة السورية عقدت مؤخرا اتفاقات مع جماعات مسلحة من المعارضة، مما يؤدى إلى الإفراج عن بعض المحتجزين والمختطفين.

إن جميع هذه الحقائق تذكّرنا بأنه ما زالت هناك تفاصيل هامة يتعين توضيحها بغية كفالة أن تعمد الأطراف كافة إلى التنفيذ الكامل لمذكرة أستانا. لذلك، ينبغي لنا أن نحث معا ضامني وقف إطلاق النار على معالجة تلك التفاصيل بسرعة وجديّة وبشكل تام ضمن الإطار الزمني الذي حدّدوه هم أنفسهم في المذكرة. وجميع الجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة، ولا سيما الإقليمية منها، والرئيسان المشاركان للفريق الدولي لدعم سورية، لهم مصلحة خاصة في هذا الصدد.

وما فتئت الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم ما تملك من مساعدة تقنية. وهدفنا لا يتمثل في تهدئة الأوضاع فحسب، بل – أقله على الجانب العسكري – تحقيق وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. لذلك، وبغية التأكد من أن المذكرة يمكن تنفيذها بالكامل، لدينا مصلحة مشتركة في كفالة ألاّ يستغل أي طرف في النزاع أي غموض على أرض الواقع أو في المذكرة.

ونلحّ على جميع الأطراف، وضامني أستانا، والذين لديهم تأثير على الأطراف، أن يتخذوا الخطوات الكفيلة بوصول المساعدات الإنسانية بسرعة وبكل آمن ودون عوائق إلى أكثر من ٤,٥ مليون شخص يحتاجون إلى هذه المساعدات في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق المحاصرة. وعندما يحدث تراجع في أعمال العنف، فإنه يشكّل نتيجة أولى – أي التأثير الإيجابي الثانوي الأول. ونحن لم نرَ ما يكفي من ذلك. والأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد كي تستجيب لأي فرصة من أجل زيادة وصول المساعدات الإنسانية، استنادا إلى احتياجات الشعب وتمشيا مع القانون الإنساني الدولي.

وأخيرا، وفي ما يتعلق بأستانا، فقد شعرنا بالتشجيع إزاء أن الجهات الضامنة شاركت بجدية في المناقشات حول موضوعين إضافيين هامين لنا وللسوريين هما: المحتجزون والمختطفون والمفقودون، وإزالة الألغام لأغراض إنسانية. والواقع أنه على المستوى التقني، فهي عمدت بخصوص المحتجزين إلى وضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق بشأن العملية المتعلقة بمعالجة هذه المسألة بحيث تكون الأمم المتحدة مشاركة فيها عن كثب، ونحن مستعدون لهذا الأمر وراغبون في القيام به. لذلك، عمدتُ خطيا إلى حث الجهات الضامنة في أستانا على التأكيد رسميا على هذا الاتفاق التقني في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، فإن دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، التي تتخذ من نيويورك مقرّا لها وهي كانت جزءا من فريق الأمم المتحدة في أستانا، على استعداد للقيام بدورها في النهوض بنهج فعال تجاه إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في سورية.

وفي أعقاب أستانا مباشرة، دعوت الأطراف في المحادثات بين السوريين إلى إجراء الجولة السادسة في جنيف. وجاءت الأطراف جميعها واجتمعت بشكل غير مباشر. وكانت الجولة قصيرة بغية المضي قدما بطريقة مركزة. واستغرقت أربعة أيام مكثفة، بما فيها أحد الأيام الذي امتدت فيه المناقشات مساء حتى الليل. وفي الجولة السابقة، كانت الأطراف قد بدأت فعلا بالانخراط في مضمون جميع السلال الأربع من الخطة التي وافق مجلس الأمن عليها بعد الجولة الرابعة. وهي أظهرت أيضا، في القضية السابقة، أن العملية تواجه الآن عددا أقل من العقبات المتصلة باحتمال مغادرة الاجتماعات، أو بالاعتراضات الإجرائية، أو بالبيانات الطويلة التي يهاجم فيها بعضها بعضا، أو حتى بتشكيك كل جانب في شرعية الجانب الآخر. ونحن شدّدنا على ذلك، وحصلنا عليه.

وأنا لا أنكر أنه لا تزال هناك، بطبيعة الحال، ثغرات رئيسية بين الأطراف، ولكننا شهدنا أيضا عمقا في تنفيذ العملية وزيادة في فهم ما هو مطلوب إذا أرادت الأطراف أن تنجح في التفاوض بشأن وضع إطار للاتفاق السياسي الانتقالي الذي يحمي سيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها واستقلالها، على أساس بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي اتخذه جميع أعضاء المجلس.

وكان تقديري أن الأطراف مستعدة للقيام بعمل جاد. ولم تكن أمامنا سوى أربعة أيام ينبغي الاستفادة منها أيّما استفادة. وعلى وجه التحديد، رأيت أنه ثمة فرصة سانحة وحاجة إلى زيادة التركيز والعمل على البُعدين الدستوري والقانوني للمحادثات التي كانت تمضي قدما. فكل شيء يتأثر بذلك؛ وكل مسألة تُطرح يكون لها إمّا جانب دستوري أو جانب قانوني. فلماذا لا نذهب في عملنا إلى ما هو أعمق؟ ولماذا لا نحضّر لعملنا مسبقا؟ أعتقد أن بمقدورنا جميعا الاتفاق على أنه ما من صاحب مصلحة – سواء كان سورية أو إقليميا أو دوليا – يقبل بأي فراغ دستوري أو قانوني أو مؤسسي في سورية قبل أي عملية سياسية انتقالية تفاوضية أو أثناءها أو بعدها. وأعتقد أننا جميعا اتفقنا أقلّه على ذلك. والأهم أن العملية كان يلزمها ولا يزال أن تكون مملوكة من السوريون. فهم الذين ينبغي أن يصوغوا دستورهم، ولكن بإمكاننا المساعدة في إعداد الأرضية لصياغته.

لذلك، وتحقيقا لهذه الغاية، أبلغت الأطراف أنني أعتزم إنشاء عملية استشارية تقنية للمضي قدما والنظر بمزيد من التعمق في المسائل الدستورية والقانونية ذات الصلة التي تثار في الاجتماعات الرسمية. والاجتماعات تبقى رسمية، ولكن ألا يمكننا أن نمضي إلى ما هو أعمق بقليل، ولا سيما عندما تكون للموضوع أرضية مشتركة؟ ألا يمكننا الإعداد بشكل أفضل لمؤتمر السلام، وعلى الأقل للعديد من المسائل المطروحة التي لم نتمكن من حلّها بصورة أو بأخرى؟

وبالتالي تشاطرت الأفكار الأولية مع المشاركين في المحادثات، بينما كنت أضع الخطوط الأولية لتصوّر ممكن لنهج من هذا النوع. وقد حفز ذلك على مناقشة جادّة جداً وقيّمة، في رأيي، وعلى العديد من الملاحظات الشفوية والخطية البنّاءة من الطرفين. وقد اجتمعنا مع الجانبين خلال النهار وفي المساء للرد على استفساراتهما وحثهما على تبيان أساس مشاركتهما في العملية التشاورية للخبراء. وقد مكننا هذا من تجاوز الورقة والمجموعة الأولية من الأفكار التي كنا قد أعددناها، والتركيز على ما يمكن تحقيقه فعلاً، ألا وهو إنشاء عملية تشاورية على المستوى التقني بوصفها أداة جديدة إضافية فعالة وجزء من هيكل عملية المحادثات بين السوريين.

ولم يهدر المشاركون أي وقت واتفقوا في يوم ١٩ أيار/مايو على اجتماعين فنيين منفصلين مع خبراء من فريقي. أولهما سيكون مع خبراء من الحكومة، التي ترددت حتى ذلك الحين فيما يتعلق بالدخول في أي نوع من أفرقة الخبراء، وثانيهما مع

خبراء من وفد المعارضة السورية الذي أعلنا عنه في ١١ شباط/فبراير. وقد عُقد أيضاً اجتماعان إضافيان للجوانب الفنية في إطار العملية التشاورية في ١٩ أيار/مايو مع منبري القاهرة وموسكو، على التوالي. وكان الاجتماعان عمليين وبنّاءين ومفيدين. ويمكننا الآن أن نقول إن العملية جارية على قدم وساق، وقد أظهرت بالفعل إمكانياتها الخاصة.

كما أجرينا مناقشات بناءة بشأن محاولة إيجاد صيغة يمكن من خلالها لخبراء من منبري القاهرة وموسكو أن ينضموا، على الأقل، لاجتماعات خبراء وفد المعارضة السورية بتركيبته التي أعلن عنها في ١١ شباط/فبراير. وقد جرت محادثات مكثفة بهذا الشأن في إطار المعارضة الرئيسية وبينها وبين جميع المنابر، وينبغي لنا أن نشجعها على جعل ذلك واقعاً من خلال الجولة المقبلة، ما من شأنه أن يوجه رسالة هامة جديدة بخصوص وحدة المعارضة.

وكما يعلم أعضاء مجلس الأمن وقد ذكروا ذلك، فقد أشارت المعارضة إلى أنه ينبغي لي أن أدعو الهيئة العليا للمفاوضات ومنبري القاهرة وموسكو. وقد فكّرنا جميعاً وأملنا بأنه ذات يوم – على الأقل فيما يتعلق ببعض المجالات الفنية – يمكن لذلك أن يكون بداية تشاطرها لمجموعة مشتركة من الأفكار. وهذا قد يكون خطوة أولية نحو فهم مشترك بشأن بعض المسائل، وينبغي في رأيي، للجهات الفاعلة الدولية والإقليمية، مثل أعضاء مجلس الأمن، أن تبذل كل ما في وسعها لدعمها حتى نتمكن من توحيد المعارضة في أقرب وقت ممكن. وعلى الرغم من أننا ندرك أن ذلك ليس احتمالاً فورياً – كما تؤكد ذلك حقيقة أنه لا يمكننا أن نرى ذلك يحدث على الفور – فإننا نأمل أن يقربنا ذلك من إمكانية إجراء مفاوضات مباشرة بين الحكومة والمعارضة.

وأود مرة أخرى أن أشكر المجلس الاستشاري للمرأة السورية، الذي ما فتئ يقدم معلومات قيّمة بشأن اقتراح الأمم المتحدة فيما يتعلق بعملية المشاورات الفنية. وقد خرج في الواقع بالعديد من الأفكار الوجيهة التي تمكّنا من استخدامها، فضلاً عن اقتراحات بنّاءة وفي وقتها المناسب بشأن العملية، بصفة عامة، بهدف جعلها شاملة قدر الإمكان لجميع السوريين من الرجال والنساء. وعلاوة على ذلك، سأبدأ اليوم، بعد ساعتين من الآن، المشاركة في سلسلة مشاورات متعمقة مع ممثلين من المجتمع المدني السوري. وهي أمور هامة، لا سيما في المرحلة التي وصلنا إليها. لقد أتاحت لنا هذه المشاورات بالفعل مشورة سديدة وعملية للغاية.

وأخيراً، أود أن أنوه بأعضاء المجلس وأعرب عن الامتنان لدعمهم، الذين شاركوا بنشاط في جنيف والفريق الدولي لدعم سورية، وغيرهم من البلدان التي أرسلت كبار مسؤوليها أو مبعوثيها المعنيين بسورية إلى محادثات جنيف. إن مشاركتهم وجهودهم الوثيقة في التشاور معي وإشراك الجانبين بغية تقريبهما من صيغة ممكنة تظل أداة قيّمة للتأثير الدبلوماسي من أجل جهود الوساطة التي أقوم بها. كما أود أن أرحّب بحقيقة أنهم، بغض النظر عن جانب النزاع الأقرب لهم، رحبوا جميعاً وايدوا بعض اقتراحات الأمم المتحدة الاستباقية الملموسة المقدمة إلى الأطراف.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أضيف بعض النقاط التوضيحية الهامة بشأن اجتماعات الخبراء بحيث نوضح ما لها وما عليها، والأهم من ذلك ماهية الصلة مع المجموعات الأربع وما يمكن أن تكون.

أولاً، إن اجتماعات الخبراء لا يقصد بها أن تحلّ محل المفاوضات الرسمية. تهدف هذه العملية إلى دعم المجموعات الأربع ومبدأ التوازي، الذي يظل محور تركيز جدول أعمال المحادثات. وقد اتفقنا على ذلك. ويظلّ عمل الخبراء بصورة كاملة في الإطار المرجعي الذي نعرفه جميعاً بالمحادثات بين الأطراف السورية. و لم نتمكن من الدخول في مناقشات متعمقة

بشأن المجموعات الأربع خلال تلك الجولة، ولكننا تحدثنا عن المسائل الهامة التي تتعلّق بالطرفين. ونأمل أن نعالج تلك المسائل بصورة ملموسة أكثر خلال الجولة المقبلة من المحادثات.

ثانياً، إن تركيزنا على المسائل الدستورية والقانونية لا ينتقص بأي حال من الأحوال حق الشعب السوري في وضع مسودة مستقبله الدستوري وتحديده. إننا لا نسعى إلى صياغة دستور سوري جديد في جنيف أو أستانا أو في أي مكان آخر. إنما نحن نرسي الأسس التي تمكّن السوريين من القيام بذلك. ومع ذلك، فإن الأمم المتحدة مستعدة في جنيف للمساعدة في تمهيد الطريق لذلك لأن هناك عملا كثيرا ما زال يتعين القيام به.

ثالثاً، إن أي اتفاق إطاري متين قانونياً ودستورياً سيتطلب هيكلاً تقنياً أساسياً هاماً وتفاصيل محددة. ونأمل أن يتمكن الخبراء من العمل باستمرار من خلال تلك التفاصيل معاً أو كلاً على حدة. وفي هذا الصدد، حثثت الخبراء أيضاً على عقد اجتماعات بين جولات محادثات جنيف، وليس أثناءها وحسب. ومع ذلك، إذا كان هناك من لا يريد أن يجتمع إلا أثناء المحادثات، فمرحبا بهم. ولن يتخذ الخبراء أي قرارات، بل سيقترحون خيارات – خيارات متينة ومدروسة وقد أُشبعت نقاشاً – على المشاركين الرسميين في المحادثات الرسمية.

ومن الطبيعي أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وندرك أنه لا تزال هناك ثغرات هامة بين الأطراف بشأن المسائل الرئيسية، لكننا وضعنا جدول أعمال، ودخلنا في مضمون جميع المجموعات واتخذنا خطوة جديدة أخرى نحو تمهيد الطريق لمفاوضات حقيقية، والتي آمل أن تكون ممكنة في المستقبل القريب. ولأول مرة، تلقينا موافقة من جميع الأطراف على المشاركة معنا على المستوى المتين والملموس للخبراء. وعلاوة على ذلك، يسرني أن تقبّلتْ جميع الأطراف عقد الأمم المتحدة لجولة سابعة نعتزم ترتيبها في وقت ما من حزيران/يونيه.

وقد بدأت الأمم المتحدة في جنيف مساعدة الأطراف السورية على وضع اللبنات الأساسية لمفاوضات حقيقية بشأن حل سياسي حقيقي، فيما نأمل أن تسهم محادثات أستانا في ضمان نجاح تخفيف حدة التوتر. وخلال الأسابيع القليلة الماضية، فإن العديد من الاجتماعات الهامة للقيادات الدولية والإقليمية الرئيسية الجارية بينما نتكلم وستجري في مختلف العواصم أسفرت جميعا عن بيانات هامة بشأن الحاجة إلى إيجاد حل سياسي في سورية. وبمساعدة توجيهات المجلس والأمين العام، نقوم تدريجياً بدورنا في إيجاد إطار سياسي متفق عليه وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أوروغواي.

نكرر التأكيد على دعمنا للمبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا وكامل فريقه. ونشكرهما على جهودهما الدؤوبة واستعدادهما للمضي قدما بالرغم من العقبات المعروفة التي تبرز مرارا.

ونرحب بحقيقة أن جولة أخرى من المفاوضات قد عقدت وأن بعض التقدم قد تم إحرازه بشأن مسائل المجموعات الأربع المدرجة على جدول أعمال جنيف، ولا سيما فيما يتعلق بصياغة دستور جديد. ومع ذلك، من المهم مضاعفة الجهود وتحديد مواعيد نهائية أبكر لتحقيق الانتقال السياسي التذي سيستعيد تدريجيا الشعور بالحياة الطبيعية إلى البلد. ومرة أخرى، نؤكد من جديد اقتناعنا بأنه لا يوجد حل عسكري للنزاع، وأننا لن نتمكن من الخروج من هذه المتاهة ووضع حد للمأساة الإنسانية إلا من خلال عملية انتقالية سياسية يوافق عليها الشعب السوري بوساطة من الأمم المتحدة. ونحن على ثقة بأننا سنتجنب الإجراءات الأحادية التي تمنعنا من تحقيق هذا الهدف، مما يعطي مجلس الأمن قدرا أكبر من المصداقية بوصفه طرفا رئيسيا في حل الأزمة.

وكما ذكرنا في مناسبات سابقة، فإن الأمم المتحدة والمبعوث الخاص ليسا أطرافا في المأساة الجارية في سورية منذ ٢٠١١؛ فهما مجرد وسطين يساعدان أطراف النزاع. إن المسؤولية الرئيسية عن إنهاء النزاع تكمن بصورة مباشرة بأيدي الشعب السوري، وبخاصة الحكومة، من جهة، وجميع الأفراد والكيانات التي تشكل المعارضة، بما في ذلك الجماعات المسلحة، من جهة أخرى. ونؤيد الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بهدف ضمان أن تكون العملية نحو الانتقال السياسي في سورية شاملة للجميع حقا، ونشيد به على التزامه بالعمل مع قطاعات كبيرة من المجتمع المدني السوري، والزعماء الدينيين، والجماعات النسائية. كما تتحمل مسؤولية النزاع الدول الثالثة – دول المنطقة وخارجها التي تشارك بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الحالة في سورية.

وفي هذا الصدد، تدرك أوروغواي أن مسؤولية مجلس الأمن في هذه المسألة هي مواصلة الضغط على الأطراف وإقناعها بأن تبقى على طاولة المفاوضات وإحراز تقدم تدريجي وملموس بشأن خارطة الطريق المبينة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ومن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى تعزيز الإرادة السياسية في مختلف المحافل المتعددة الأطراف التي تناقش الأزمة السورية – مجلس الأمن، والمفاوضات في جنيف وعملية أستانا. ويبدو أن المذكرة التي أنشأت أربعة مناطق آمنة في سورية، والتي وقعت في أوائل أيار/مايو في أستانا، كانت خطوة إلى الأمام صوب تحقيق الهدف المتمثل في تعزيز وقف إطلاق النار وفي خفض المستويات العالية للغاية من العنف في معظم المناطق في سورية.

وعلى الرغم من أننا لا نملك بعد معلومات مفصلة عن الكيفية التي سينفذ بها الاتفاق، فإننا مع ذلك قلقون، لأنه حتى الآن لم يتم توفير إمكانية وصول الأمم المتحدة بدون عوائق إلى المناطق الداخلية من تلك المناطق. ومن الضروري ضمان وصول المساعدة الإنسانية والسماح للسكان المدنيين بالتنقل بحرية والتمكن من الدخول إلى تلك المناطق والخروج منها، كما يشاؤون.

لقد أدت الأزمة السورية، مع ارتفاع التكاليف الاقتصادية والإنسانية، إلى انتشار نوعا أكثر تطرفا من الإرهاب، الأمر الذي يولد المزيد من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم. فبعد أكثر من ست سنوات من الحرب، يمثل التوصل إلى حل سلمي للنزاع في سورية واجبا أخلاقيا بالنسبة للمجلس والمجتمع الدولي بأسره. ونحث أطراف النزاع – الجهات التي لها تأثير عليهم، والجهات التي تشارك بطريقة أو بأخرى في النزاع – على وقف الأعمال العدائية، والدخول في مفاوضات بحسن نية، والتوصل إلى اتفاق من يتيح للشعب السوري المجال لفتح فصل جديد بشأن السلام والمصالحة الوطنية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): إننا ممتنون للمبعوث الخاص دي ميستورا على جهوده الدؤوبة والتزامه بإيجاد حل سياسي للنزاع السوري.

ونأسف لعدم تحقيق الجولة الأخيرة من المحادثات بين الأطراف السورية في جنيف تقدما كبيرا. إذ لم يحدث انفراج لأن العنصر الأساسي لإيجاد حل مستدام – وهو الثقة – مفقود. وانعدام الثقة يسمم المناخ الحالي ويحكم على الشعب السوري بالمزيد من المعاناة. ونحن نشعر بالجزع إزاء التقارير التي تفيد باستخدام النظام السوري طريقة حاليا حرق الجثث لإخفاء جرائم القتل الجماعي في سجن صيدنايا، حيث يعتقد أن الآلاف قد أعدموا.

والفكرة العامة لمناطق التخفيف من التصعيد مرحبٌ بها؛ بيد أن الأذى يكمن في التفاصيل دائما. وحتى الآن، لا تتوفر

التفاصيل. ومع ذلك، فإننا ندعم جميع الجهود التي تسعى حقا إلى تهدئة العنف في سورية وتضمن وصول المساعدات الإنسانية بصورة مستدامة. ومع ذلك، فإن أي حديث عن مناطق تخفيف التصعيد لا معنى له من دون وجود آلية إنفاذ ذات مصداقية. والمعذرة لكوني صريحا، لأننا لا نرى كيف أن وقف إطلاق النار هذا/التخفيف من التصعيد يختلف عن المبادرات السابقة التي فشلت في نهاية المطاف. والفكرة العامة لا تبدو جديدة – فنحن نشهد فترة هدوء قصيرة تليها موجة أخرى من التصعيد، عندما يشعر النظام بأنه مستعد لهجوم كبير جديد يختار وقته وزمانه. ولا يزال يتعين علينا أن نعرف ما هي الأدوات الحقيقية لمنع تكرار هذا السيناريو.

وثمة مشكلة أخرى وهي أنه من الواضح أن النظام السوري يفتقر الآن للالتزام بمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وفي الوقت نفسه، يستخدم النظام وحلفاؤه اتفاق التخفيف من التصعيد لتحويل التركيز إلى الشرق، في محاولة للاستيلاء على الأرض من القوات المتمردة المناهضة لداعش في البادية. وإلا كيف يمكن تفسير العديد من الهجمات التي شنتها القوات الموالية للنظام على جبهات متعددة ضد الجيش السوري الحر، التي تشن الحرب على داعش بلا هوادة؟ وإليكم كلمات طلاس سلامة، قائد إحدى وحدات الجيش السوري الحر الذي يقود الحرب ضد داعش:

”يحاول النظام قطع الطريق بيننا وبين خطوطنا الأمامية مع تنظيم الدولة لأنه يريد أن تكون قواته هي التي تتحرك من جنوب البادية نحو شرق سورية ودير الزور. تخيلوا أن تنظيم الدولة خلفهم وهم يقصفوننا بدلا من محاربة تنظيم الدولة هناك.“

وإن كان هذا ليثبت أي شيء فإنه لا يثبت سوى أن النظام يتمسك مرة أخرى باستراتيجيته طويلة الأمد المتمثلة في استخدام القوة العسكرية للقضاء على المعارضة السورية بدلا من القضاء على تنظيم الدولة. وفي الواقع، فإن الحرب على تنظيم الدولة كانت دائما أمرا ثانويا بالنسبة للنظام وحلفائه. فما سبب ذلك؟ وربما تريد دمشق أن تترك المجتمع الدولي أما خيار صعب: الأسد أو تنظيم الدولة. ولذلك، من الضروري أن يتأكد المجلس تماما من عدم استخدام مناطق التخفيف من التصعيد كأداة أخرى بيد النظام وحلفائها من أجل إعادة تجميع القوات والإعداد للهجوم.

وما زلت مقتنعا بأنه ما لم يتم ممارسة ضغط شديد على دمشق، وإنشاء آلية للمساءلة في سورية، فإننا لن نشهد أي تقدم على المسار السياسي.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تشكر بوليفيا المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية. ومرة أخرى، نعرب عن دعمنا للجهود التي يبذلها.

ونرحب بنتائج الجولة السادسة من محادثات السلام، المعقود في جنيف في الأسبوع الماضي تحت رعاية الأمم المتحدة، بشأن مسائل المجموعات الأربع التي تشير إلى الحوكمة والدستور والانتخابات ومكافحة الإرهاب. وفي نفس الوقت، فإننا نسلط الضوء على الاستعداد الذي أبدته الأطراف المعنية. وبالمثل، فإننا نشيد بالقيادة التي أظهرها المبعوث الخاص في إنشاء آلية إضافية لتعزيز السلام محادثات السلام – الاجتماعات مع الخبراء القانونيين والدستوريين لتعزيز وتيسير عملية الحوار السياسي في سورية.

كما أننا نسلط الضوء ونثني على الخطوة الكبيرة إلى الأمام التي اتخذها الدول الضامنة لوقف إطلاق النار – روسيا وإيران وتركيا – خلال اجتماع أستانا في ٤ أيار/مايو، الذي اعتمدت فيه مذكرة للتهدئة ولإنشاء أربع مناطق آمنة بغية منع وقوع الحوادث ووضع حد فوري لأي نوع من المواجهات المسلحة، فضلا عن تحسين النشر غير المشروط للمساعدة

الإنسانية وتهيئة ظروف مواتية لإحراز تقدم نحو التوصل إلى حل سياسي للتراع في الجمهورية العربية السورية. وقد عزز ذلك الإنجاز تعزيز المبادئ التوجيهية للقرارين ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ٢٣٣٦ (٢٠١٦)، وقد أقره الأمين العام في بيانه الصحفي المؤرخ ٤ أيار/مايو بوصفه تدبيرا مشجعا.

ونلاحظ مع عظيم الأمل أن الأطراف المعنية والجهات الفاعلة الإقليمية والجهات الضامنة لوقف إطلاق النار بصدد اتخاذ إجراءات محددة لتعزيز مسار الحوار السياسي والحفاظ على وقف إطلاق النار، الذي كان الأطول بقاء منذ بداية التراع والذي ظل مستقرا، لحسن الحظ، نتيجة للجهود المشتركة التي تبذلها روسيا وتركيا وإيران وكازاخستان. ونكرر دعوتنا إلى أطراف التراع، في ذلك الصدد، لإلقاء أسلحتها نهائيا والامتناع عن أي سلوك عدواني، لأن العملية السياسية هي السبيل الوحيد لحل هذا التراع.

وعلى الرغم من تلك العملية الرائعة، فإننا نرى أن الأعمال العسكرية الانفرادية غير المشروعة تماما ما زالت تحدث، وهي لا تؤثر في استقرار العملية السياسية والاتفاقات الرامية إلى تعزيزها فحسب، بل وتقوض سيادة وسلامة الجمهورية العربية السورية والجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة داعش. إننا نكرر التأكيد على أنه يجب علينا ألا نسمح للإجراءات الانفرادية التي تتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة أن تكون عائقا أمام تحقيق السلام في سورية، على حساب حياة سكانها – وخاصة عندما تتخذ هذه الإجراءات من قبل جهات فاعلة خارج عملية الحوار السياسي.

وأخيرا، نعرب عن دعمنا لاستمرار الحوار، في كل من جنيف في حزيران/يونيه وفي أستانا في تموز/يوليه، ولنتيجة ذلك الحوار، التي من شأنها أن تكون عملية يقودها الشعب السوري مع احترام سيادة هذا البلد واستقلاله وسلامة أراضيه.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد دي ميستورا، على إحاطته. لقد ظللنا نؤمن دائما بأنه لا يوجد حل عسكري للتراع السوري وأن الحوار، بالتالي، هو السبيل الوحيد إلى السلام. ولذلك فإن كازاخستان تشيد بالمبعوث الخاص على ما بذله من جهود للتوصل إلى حل سلمي للتراع في سورية، وعلى التزامه الثابت وعلى تصميمه الذي لا يقهر، اللذين مكنا المجتمع الدولي من بلوغ هذه المرحلة. ولذلك فقد يسر إسهامه في محادثات أستانا، التي تهدف إلى دعم عملية جنيف، البحث عن أرضية سياسية مشتركة فضلا عن احترام وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية.

ومع ذلك، نجد أن محادثات جنيف قد واجهت صعوبات. فعلى الرغم من أنه ليس هناك من يتوقع حدوث معجزات، فإننا نتشاطر رأي المبعوث الخاص بأن أمام أطراف التراع الآن خطة واضحة للسعي إلى إيجاد حل سياسي. ونشيد بالأطراف في مفاوضات جنيف على إظهارها نضجا سياسيا وبذلها جهودا لتنفيذ أحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وتقدر كازاخستان عاليا جميع الجهود التي يضطلع بها الاتحاد الروسي وجمهورية تركيا وجمهورية إيران الإسلامية لتوطيد وقف إطلاق النار في الجمهورية العربية السورية عن طريق إطلاق عملية أستانا بين حكومة الجمهورية العربية السورية والجماعات المعارضة المسلحة. وقد نجحت تلك البلدان، بمعرفتها المتعمقة وخبراتها التي تحسد عليها بالحالة السياسية والإنسانية على الأرض، في جمع الأطراف على طاولة المفاوضات في ظل أكثر الظروف تعقيدا وحساسية.

كما نقدر عاليا مشاركة مراقبين من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة الأردنية الهاشمية في الاجتماع الأخير في أستانا. ونعتقد أنه ينبغي إتاحة وصول سريع وآمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية. ويجب، في الوقت نفسه، تهيئة

الظروف اللازمة لإيصال المعونة الطبية للسكان المحليين من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للمدنيين. ولا تزال كازاخستان ملتزمة، علاوة على ذلك، بسيادة واستقلال ووحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية، وكذلك بكفالة استمرارية مؤسسات الدولة.

وترحب كازاخستان باعتماد مذكرة إنشاء مناطق تهدئة في الجمهورية العربية السورية، التي وقعت في أستانا في ٤ أيار/مايو. فهي حتما ستقلل الأعمال العدائية بين أطراف النزاع. نحن نعلق أهمية قصوى على امتثال أطراف النزاع لاتفاقات وقف إطلاق النار وإنفاذها من قبل الدول الضامنة. يجب ألا تظل جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في أستانا مجرد حبر على ورق؛ ويجب أن تؤدي، بدلا من ذلك، إلى نتائج ملموسة إذا أردنا أن نحافظ على مصداقية المجتمع الدولي وفئات الشعب السوري المشاركة في عملية التفاوض.

إن محادثات أستانا تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية جنيف. وجنيف هي المكان الرئيسي للمفاوضات بشأن تسوية سورية تحت رعاية الأمم المتحدة، حيث يناقش الجزء السياسي من جدول الأعمال. غير أنه من المهم أن نفهم أن نجاح عملية جنيف يرتبط بنتائج المفاوضات في العاصمة الكازاخستانية. وترحب كازاخستان بجهود المبعوث الخاص وبنتائج جولته السادسة من المفاوضات بين الأطراف السورية، التي عقدت في الفترة من ١٦ إلى ١٩ أيار/مايو في جنيف.

وأخيرا، فإن كازاخستان على استعداد لدعم السيد ستافان دي ميستورا في جهوده لمواصلة المفاوضات في جنيف وفي أستانا. وندعو المجلس إلى بذل كل جهد ممكن لمساعدته في تحقيق وقف سريع لإراقة الدماء وتسوية سلمية للحالة في سورية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.